

الشروط والأحكام العامّة

لإدارة الحسابات
والخدمات المصرفية الإلكترونية

HSBC 

بنك العالم المحلي

عمليات الحساب

١. تخضع كافة العمليات بين بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م (الذي يشار إليه فيما يلي بـ "البنك" بحيث تعود هذه الإشارة على خلفاء البنك العامين والخاصين) والشخص أو الأشخاص الموقعين على نموذج فتح الحساب لدى البنك (العميل) إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا المستند. و يفسر توقيع العميل على نموذج فتح الحساب الخاص بالبنك على أنه قبول للشروط والأحكام الواردة في هذا المستند وتعديلاتها من وقت لآخر. وتنطبق هذه الشروط والأحكام العامة على كل حسابات العميل بغض النظر عن أية شروط خاصة وافق عليها العميل فيما يتعلق بأية حسابات فردية.

٢. لا يجوز للعميل أن يجعل من أي حساب حساباً مكشوفاً إلا بموجب موافقة خطية مسبقة من قبل البنك. مع عدم الإخلال بما سبق، يتعين على العميل سداد عائد عن أي سحب على المكشوف بالسعر أو الأسعار المحددة من قبل البنك من وقت لآخر والتي يتم احتسابها بناء على الرصيد المدين اليومي على أي حساب مكشوف. يتم خصم العائد من الحساب في نهاية كل شهر أو في أية فترات أخرى قد يقررها البنك من وقت لآخر. يتعين على العميل سداد السحب على المكشوف بالإضافة إلى العائد و أية رسوم أخرى فوراً عند الطلب من قبل البنك.

٣. بخصوص الحسابات الجارية، يجوز للبنك وفقاً لمطلق تقديره أن يمد العميل بدفتر شيكات. و يتم إرسال دفاتر الشيكات بالبريد الخاص إلى العميل أو يتم الاحتفاظ بها في الفرع التابع للعميل لاستلامها. ويتعين على العميل توخي الحذر اللازم عند تحرير أي شيك، كما عليه أن يلتزم بالشروط التي قد يتم تعديلها من وقت لآخر و المطبوعة على الغطاء الأمامي الداخلي لدفتر

الشيكات. لا يكون البنك مسئولاً عن الإهمال أو السهو في صرف شيك مؤجل التاريخ أو الإخفاق في تنفيذ أمر بإيقاف الصرف. وفي حال كان عدد الشيكات المرتجعة في فترة إثني عشر شهراً يساوي أو يتجاوز الحد المنصوص عليه من وقت لآخر من قبل البنك، يقوم البنك بإغلاق الحساب وإسترداد أية شيكات غير مصدرة من العميل. ويكون للبنك الحق في إتلاف دفتر الشيكات إذا لم يتم العميل باستلامه بعد ٣٠ يوماً من تاريخ إصداره.

٤. سيقوم البنك بإرسال كشف حساب شهري بشكل دوري للعميل بخصوص الحسابات الجارية وحسابات التوفير ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك مع العميل بدون الإخلال بأية متطلبات أو قواعد قانونية مرتبطة بذلك. ويتم إرسال كشوف الحسابات عبر البريد العادي أو الإلكتروني أو الاحتفاظ بها في الفرع التابع للعميل لاستلامها. ويكون العميل مسئولاً عن التأكد من صحة كشف الحساب وإخطار البنك بأية أخطاء في الكشف في غضون ١٥ يوماً من تاريخ اصدار ذلك الكشف. ولن يتم النظر في أية مطالبة مهما كانت بخصوص أي خطأ في أية بيانات في كشف الحساب بعد مرور ١٥ يوماً من تاريخ الكشف. ولا يكون البنك مسئولاً عن أية مطالبة أخرى قد تنشأ عن تلك الخدمة المقدمة للعميل.

٥. يحق للبنك أن يخصم من الحساب كافة المصروفات والضرائب والرسوم الواردة في أية تعريفات ذات صلة أو اتفاقية دون الرجوع للعميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر كافة الرسوم الخاصة بالشيكات المرتجعة والشيكات الموقوفة والعائد على أي رصيد مدين (سواء كان مصرح به أو لا). ويحتفظ البنك بحق فرض رسوم على الخدمة في حال أن نَقَصَت أية أرصدة مؤهّلة لأي حساب عن الحد الأدنى المطلوب خلال مدة شهر كما يقرره البنك من وقت لآخر.

٦. يجوز إجراء السحوبات أو الإيداعات لدى أي فرع من فروع البنك داخل مصر بشرط إبراز أي دليل واف لتحقيق الشخصية أو لدى أي صراف آلي تابع للبنك، سواء في داخل فرع ما من فروع البنك أو في مواقع خارجية، عن طريق استخدام بطاقة الصراف الآلي التابعة للبنك، بشرط توافر إمكانية الإيداع في أجهزة صراف آلي معينة.

٧. بالنسبة لحسابات التوفير لا بد أن يكون صاحب الحساب موجوداً بشخصه لإجراء السحوبات النقدية و لا بد أن يصدر تعليماته على النموذج المطبوع الذي زوده به البنك و لا يجوز إجراء السحوبات بواسطة الشيكات أو أية أدوات أخرى عدى بطاقة ماكينة الصراف الآلي و لا يعترف البنك بأي مالك لوديعة ما سوى الشخص/الأشخاص المفتوح بإسمه/ بأسمائهم الحساب. كما أن الأموال المودعة في حساب التوفير غير قابلة للتنازل عنها بأية وسيلة مهما كانت.

٨. يوافق العميل على كافة التكاليف و المصروفات و المخاطر مهما كانت فيما يخص أي حساب مفتوح بعملة أجنبية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أية قيود قانونية أو تنظيمية دولية أو محلية تؤثر على البنك، و لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير أو خسارة في هذا الصدد. و تتوقف المسحوبات بالنقد الأجنبي على مدى توافره لدى فرع البنك. و يحتفظ البنك بحقه في تحميل العميل بعمولة عن الإيداع أو السحب النقدي إلى/ من الحسابات بالعملة الأجنبية في حال كانت هذه المسحوبات أو الإيداعات بنفس عملة الحساب. يتم تحويل العملة إلى عملة أخرى بناء على سعر الصرف الذي يقرره البنك من وقت لآخر.

٩. للبنك الحق في خصم و تحميل الحساب بكافة الشيكات والأوامر و الدفعات (بالإضافة إلى الأوامر و الدفعات المنصوص عليها في المادة رقم ١٥ من قسم العمليات المصرفية الإلكترونية) و الموقعة طبقاً لسلطة أو سلطات التوقيع الجارية المقدمة للبنك من قبل العميل، سواء كان هذا الحساب ائتمانياً أو لم يكن، و سواء كان أو قد يكون هذا الحساب مكشوفاً أو أن السحب على المكشوف بالحساب قد ازداد نتيجة لذلك أو لا، مع عدم الإخلال بحق البنك في رفض تمديد السحب على المكشوف للعميل.

١٠. كافة عمليات الصرف وبيع أو شراء الأوراق المالية التي يقوم بها البنك نيابة عن العميل تكون بناء على مخاطرة و على حساب العميل.

١١. قد يوافق البنك بصفته فقط و كيل تحصيل للعميل على قبول الشيكات و الكمبيالات المصرفية و سندات السداد الأخرى المشابهة لغرض الإيداع، بشرط أن تكون صادرة لصالح العميل و مظهرة لأمره، و لكن دون تحمل أية مسؤولية لتحصيلها. و لهذا الغرض، يتم اعتبار فروع البنك و مراسليه و الوكلاء الآخرين المعينين من قبل البنك و كلاء للعميل.

١٢. لن يكون البنك أو أي من وكلائه مسؤولين عن الخسارة أو تشويه أو إفساد شيك أو أي سند آخر أو الإخفاق في الإضافة أو التقديم المتأخر أو منح مهلة أو أي تأخير في إضافة القيمة للحساب أو عدم السداد أو ارتداد شيكات أو أية أدوات أو سندات أخرى. لن تكون قيمة الشيكات أو أية سندات أخرى متاحة للسحب حتى يتم تحصيلها من قبل البنك. و يحتفظ البنك بالحق في الخصم من أي حساب أو مطالبة العميل بسداد أية مبالغ مضافة بشكل استثنائي أو مضافة رهن التأكيد و التحصيل و التي يتضح عدم تحصيلها لاحقاً.

١٣. لا يكون البنك مسؤولاً عن الإخفاق في تقديم إخطار، سواء عن طريق بريد عادي أو مسجل أو أية وسائل أخرى ، بعدم سداد أو رفض أي شيك ، أو بأية مطالبات أو خسائر أو مصروفات قد تنشأ نتيجة لرد شيك مرتجع أو مرفوض. ويحتفظ البنك بالحق في خصم مبلغ أي شيك تم سحبه أو تظهيره لصالح العميل (سواء تم سحب هذا الشيك على البنك أو فروع أو وكلائه أو مكاتبه الفرعية أو عدمه) و الذي تمت إضافته للحساب ثم لا يتم تحصيله لاحقاً سواء كان في الإمكان إسترداد الشيك نفسه أم لا.

١٤. يتم الإفصاح عن سعر العائد واجب السداد عن شهادات الإذخار والودائع عند الطلب وحسابات التوفير و/أو أي نوع آخر من الحسابات ذات العائد التي قد يقدمها البنك من وقت لآخر لدى فروع البنك ويخضع إلى التغيير بدون إشعار. يتعين على العميل الاحتفاظ بشهادات الإذخار لدى البنك حتى تاريخ استحقاق كل شهادة وتخضع الشهادة التي يتم سحبها قبل تاريخ الإستحقاق لسعر عائد أقل ولغرامة ثابتة للسحب المبكر. يتم احتساب العائد على حسابات التوفير بناء على أقل رصيد متاح عند نهاية الشهر، ويتم إضافتها إلى الحساب في نهاية كل ثلاثة أشهر (يناير، أبريل، يوليو و أكتوبر). بينما يتم احتساب العائد على الودائع بإخطار بناءً على الرصيد اليومي المتاح ويتم إضافته إلى الحساب في نهاية كل شهر ويحتفظ البنك بحقه في عدم إضافة أية عوائد على الودائع قبل تواريخ إستحقاقها.

١٥. بخصوص الحسابات المشتركة، كل شخص يتم التعرف عليه كأحد أصحاب الحساب تكون مسؤوليته مشتركة و مستقلة، و بناء على ذلك يتم تفسير أية اتفاقية أو تعهد في هذا الصدد، و لا تنتفي أو تتأثر مسؤولية أي شخص في هذا الصدد بأي

طريقة ما إما (أ) بسبب عدم الصلاحية أو عدم النفاذ فيما يخص أي شخص آخر أو أي ضمان قد يكون محتجزاً من قبل البنك بخصوص الحساب أو أي جزء منه، أو (ب) إعفاء البنك وتساويته مع أو تفاوت المسؤولية في هذا الصدد أو إبرام أية اتفاقية أخرى مع أي شخص آخر.

١٦. يجوز للبنك في أي وقت أن يصفى أية استثمارات وأن يستخدم أية أرصدة دائنة تحق للعميل في أي حساب وفاءً لأية مديونية على العميل في أي وقت للبنك و كافة حسابات العميل لدى أي من فروع البنك (بما في ذلك أية مديونية على العميل تم التنازل عنها للبنك من قبل عضو آخر في مجموعة إتش إس بي سي) و تتم المعاملة على أنها حساب مجمع لهذا الغرض. و يصرح للبنك استخدام الأرصدة الدائنة القائمة في أي من حسابات العميل لشراء أية عملات أخرى حسبما يلزم لتنفيذ ذلك.

١٧. يتم احتجاز كافة الأوراق المالية و الفواتير و الأرصدة الدائنة و الإيداعات و الكمبيالات المصرفية في شكل أية عملات أو مستندات أو ذهب أو ممتلكات أخرى من أية طبيعة، و التي يتم احتجازها باسم العميل من قبل البنك في أي من فروعها، أو التي قد تصبح ملكاً للبنك، كضمان للسداد لأي مبلغ مستحق للبنك جنباً إلى جنب مع العائد و الرسوم الناشئة نتيجة للحساب أو خلاف ذلك. و يكون للبنك الحق الأعلى في تجميد ذلك الضمان أو تصفيته مقابل مديونية العميل من أية طبيعة كانت. و يتنازل العميل عن الحق في توسط أية مطالبة مضادة أو دعوى للمقاصة من أية طبيعة أو وصف بين البنك و العميل.

١٨. في حال الوفاة أو العجز أو التصفية أو الإفلاس (أو حدث أو أحداث مشابهة) للعميل (أو في حال الحساب المشترك لأي

شخص يتم التعرف عليه بصفة أحد أصحاب الحساب) لا يكون البنك مسئولاً عن الخسارة في هذا الصدد و التي قد تنشأ عن أية معاملات على الحساب ما لم و حتى يستلم البنك إشعاراً خطياً بالمذكور أعلاه بالإضافة إلى دليل مستندي وافٍ كما يقرره البنك. في هذه الظروف، يقوم البنك بإيقاف كافة المعاملات الخاصة بالحساب بشكل مؤقت حتى يتم تعيين شخص مفوض تفويضاً مناسباً، وفقاً لرأي البنك، في التعامل على الحساب.

١٩. لا يكون البنك مسئولاً أمام العميل عن أية خسارة أو ضرر أو تأخير منسوب بالكامل أو بشكل جزئي إلى أي إجراء من قبل أية حكومة أو وكالة حكومية أو أية قوى قاهرة أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الإضرابات أو الأحداث الصناعية أو إخفاق الأجهزة أو انقطاع إمداد مصدر الطاقة شريطة أن يحاول البنك تقديم إشعار بصفة عامة لعملائه عن أي تأخير متوقع بموجب إخطار في الفروع.

٢٠. تشكل هذه الشروط والأحكام التزامات قانونية على العميل غير متعارضة مع أية التزامات تعاقدية أو قانونية أخرى للعميل.

٢١. لا يفسر أي إخفاق أو تأخير من قبل البنك في ممارسة أي من الحقوق أو وسائل المعالجة والتعويض على أنه تنازل منه في هذا الصدد، و أية ممارسة منفردة أو جزئية لأي من الحقوق أو وسائل المعالجة و التعويض لن تمنع البنك من أية ممارسة إضافية أو أخرى في هذا الصدد أو ممارسة أي من الحقوق أو وسائل المعالجة و التعويض. إن الحقوق ووسائل المعالجة و التعويض المقدمة هنا تراكمية و ليست حصرية لأي من الحقوق أو وسائل المعالجة و التعويض القانونية.

٢٢. كل الأحكام المذكورة هنا متعددة و مميزة عن بعضها البعض، وفي حال أصبح واحد أو أكثر من هذه الأحكام غير قانوني أو غير سار أو غير قابل للتنفيذ لا تتأثر الأحكام المتبقية بأي حال من الأحوال.

٢٣. يجوز للعميل إغلاق الحساب في أي وقت بموجب إشعار خطي مسبق يتم تقديمه للبنك بعد سداد كافة الأموال المستحقة للبنك عند وقت إغلاق الحساب. كما يجوز للبنك إغلاق الحساب أو تجميده أو الإيقاف المؤقت للمعاملات الخاصة بالحساب بعد خصم كافة الأموال المستحقة للبنك في وقت إغلاق الحساب والتوقف عن قبول أية إيداعات في الحساب بدون إشعار مسبق للعميل وبدون تقديم أي سبب و بدون الإخلال بالتزامات قبل العميل سواء كانت بموجب قرار من البنك نفسه أو قرار أية محكمة أو جهة إدارية.

٢٤. أية مطالبة أو رسائل من البنك للعميل تتم عن طريق مكالمات هاتفية مسجلة أو عبر البريد الإلكتروني أو بصورة خطية وترسل على عنوان المراسلة للعميل و المشار إليه في نموذج فتح الحساب (أو أي عنوان آخر يقوم العميل بإشعار البنك به بصورة خطية أو عن طريق مكالمات هاتفية مسجلة من وقت لآخر) وتعتبر تلك المطالبة أو الرسائل مؤداه اعتباراً من تاريخ الإرسال بالبريد أو تلقي المكالمة. يتعين على العميل إخطار البنك دون تأخير بأي تغيير في العنوان المذكور في المستندات المقدمة للبنك.

٢٥. تخضع هذا الشروط و الأحكام و يتم تفسيرها طبقاً للقوانين السارية في مصر. كما يجب أن تخضع أية دعوى أو نزاع ينشأ عن العلاقة بين البنك و العميل إلى السلطات القضائية

للمحاكم المدنية لمصر ولكن مع عدم الإخلال بحق البنك العام في اتخاذ الإجراءات أينما لزم الأمر لدى أية محكمة كانت.

٢٦. بموجب هذا يفوض العميل البنك في الرد، وفقاً لمطلق اختياره، على أية وكافة الاستفسارات التي يتسلمها من بنوك أخرى (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المراجع المصرفية) بخصوص أية وكافة الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك دون الرجوع إلى العميل. كما يفوض العميل البنك في إتاحة أية معلومات بخصوص الحسابات المذكورة آنفاً للأعضاء الآخرين و الشركاء أو الوكلاء لدى مجموعة إتش إس بي سي.

٢٧. يقر العميل أنه لا يجوز له إصدار أوامر دفع أو أية تعليمات بالصرف أو التحويل.... الخ بالخصم على حسابه لصالح طرف ثالث إلا باستخدام النماذج أو الوسائل الرسمية المتاحة بالبنك لهذا الغرض و تستثنى من ذلك التعليمات المعتمدة التي تتقدم بها الشركات أو المؤسسات للبنك محررة على نماذج خطاباتها الرسمية.

بخصوص الأوراق التجارية المشتراه/ و الشيكات السياحية

٢٨. في حال عدم سداد أي من الشيكات الخاصة بالعميل أو أي سندات أخرى لأي سبب ما أو تم إرجاعها في أي وقت في المستقبل بالرغم من الإخطار المسبق بسدادها، و سواء تم شراؤها من قبل البنك أو تم إرسالها للتحصيل، يتوجب على العميل إعادة المبلغ بالإضافة إلى أية مصروفات متكبدة، و يخول العميل البنك خصم هذا المبلغ و المصروفات من أي حساب قد يخص العميل لدى البنك أو أي من فروعها. و يحتفظ البنك بالحق في إما شراء الشيك (الشيكات)/ الورقة (الأوراق)

التجارية المقدمة من قبل العميل أو إرسالها للتحصيل.

الخدمات المصرفية الإلكترونية

١. كافة المعاملات التي يقوم بها العميل من خلال بطاقة الصراف الآلي الخاصة بالبنك وخدمة الانترنت البنكي تحكمها الشروط و الأحكام المنصوص عليها في هذا المستند التي تعتبر إضافة إلى أية اتفاقية (اتفاقيات) أخرى / مستندات تفويض فتح الحساب. كما تخضع المعاملات المنفذة من خلال خدمة الانترنت البنكي (نظام الخدمة المالية الإلكترونية الدولية التابع للبنك) للأحكام والشروط الخاصة بخدمة الانترنت البنكي.

٢. تظل بطاقة الصراف الآلي ملكاً للبنك طول الوقت، ويتعين على العميل تقديمها للبنك فوراً عند الطلب. و يجوز للبنك، و بدون إبداء للأسباب، سحب كافة الحقوق و الامتيازات المترتبة على بطاقة الصراف الآلي و خدمة الانترنت البنكي في أي وقت.

٣. يكون البنك مخولاً و ليس ملزماً بالقيام بأية تعليمات صادرة من خلال خدمة الانترنت البنكي و التي يعتقد البنك وفقاً لتقديره المطلق أنها صادرة عن العميل و التي يصاحبها استخدام اسم الدخول و كلمة السر الخاصة بالخدمات المصرفية الشخصية. و لن يكون البنك مسؤولاً عن العمل بحسن نية على تنفيذ التعليمات التليفونية حتى إذا كانت صادرة عن أفراد غير مفوضين. و ليس من مهمة البنك التحقق من هوية أي شخص يصدر تعليمات من خلال خدمة الانترنت البنكي بزعم أنها صادرة نيابة عن العميل.

٤. يتم إصدار بطاقة الصراف الآلي ورقم التعريف الشخصي إلى العميل وعليه مسؤولية تحمل المخاطرة بشكل كامل، ولا

يتحمل البنك أية مسؤولية كانت عن أية خسارة أو ضرر ينشأ عن إصدار بطاقة الصراف الآلي أو خدمة الانترنت البنكي أو رقم تعريف شخصي خاص بالعميل مهما كان السبب، ما لم يكن السبب نتيجة عن فعل أو خطأ من البنك. ويحتفظ البنك بحقه في تدمير بطاقة الصراف الآلي في حالة عدم استلام العميل لها خلال ٣٠ يوم من تاريخ الإصدار.

٥. يكون العميل مسؤولاً طوال الوقت عن أية معاملات تتم بواسطة استخدام بطاقة الصراف الآلي أو خدمة الانترنت البنكي، و يقوم بتعويض البنك عن أية خسارة أو ضرر أياً كان سببه يحدث من قبل أي شخص غير مخول باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو رقم التعريف الشخصي.

٦. مع عدم الإخلال بأحكام البند رقم ٤، فإنه يتعين على العميل أن يتخذ الحذر اللازم للحيلولة دون تعرض بطاقة الصراف الآلي و تفاصيل رقم التعريف الشخصي للفقْدان أو السرقة، كما يتعين على العميل إخطار البنك فوراً و التأكيد بصورة خطية عن أي فقْدان أو سرقة. و لا يمكن اعتبار البنك مسؤولاً في حال استخدام بطاقة الصراف الآلي أو خدمة الانترنت البنكي أو رقم التعريف الشخصي المسروق قبل استلام إشعار خطي بالفقْدان.

٧. تكون سجلات البنك للمعاملات التي تتم بواسطة استخدام بطاقة الصراف الآلي أو خدمة الانترنت البنكي حاسمة و ملزمة لكافة الأغراض و يتم قبولها كدليل مستندي.

٨. سيقوم البنك بخصم مبلغ أي سحب أو تحويل جرى بواسطة بطاقة الصراف الآلي و/أو خدمة الانترنت البنكي من حساب

العميل. و سيسمح البنك (أ) بالسحوبات بواسطة بطاقة الصراف الآلي (ب) بالتحويلات عن طريق خدمة الانترنت البنكي و الدفعات لصالح أطراف أخرى و بحد يومي يتم تحديده من وقت لآخر من قبل البنك بناء على تقديره الخاص. سيتم خصم المعاملات التي تتم بعملات أخرى غير عملة الإصدار المحلية من حساب العميل بعد تحويلها إلى عملة الإصدار المحلية وفقاً لسعر الصرف السائد المقرر من البنك في يوم التحويل.

٩. يقوم البنك بخصم كافة المصروفات الناشئة عن إصدار بطاقة الصراف الآلي، أو بدل فاقد عند الطلب، من حساب العميل وفقاً لما يعلن عنه البنك من وقت لآخر.

١٠. تخضع السحوبات النقدية التي تمت بواسطة بطاقة الصراف الآلي في بلاد أخرى غير التي تم فيها إصدار بطاقة الصراف الآلي إلى رسوم السحب النقدي كما يعلن عنه البنك من وقت لآخر.

١١. لا ينبغي على العميل الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر بدون موافقة خطية مسبقة من قبل البنك.

١٢. لا يحق للعميل السحب على المكشوف من الحساب لدى البنك أو سحب/تحويل الأموال باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو خدمة الانترنت البنكي بشكل يزيد عن أية حدود للسحب على المكشوف يكون قد أتفق عليها مع البنك.

١٣. لن يكون البنك مسئولاً عن أية خسارة أو ضرر ناشئ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أي قصور أو إخفاق بطاقة الصراف الآلي أو جهاز الصراف الآلي الناشئ عن خطأ من قبل العميل

أو النقص المؤقت للأرصدة النقدية في أجهزة الصراف الآلي أو ما عدا ذلك من أسباب.

١٤. لن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة ناشئة عن عدم توفر الخدمات المصرفية الشخصية عبر الإنترنت.

١٥. أية شيكات مودعة يتم قبولها للتحصيل و لن تكون المبالغ متاحة للعميل إلى أن يتم تسوية الشيكات و سداد مبالغها إلى البنك من قبل البنك المسحوب عليه و إضافتها إلى حساب العميل.

١٦. في حالة الحساب المشترك، يكون كل عميل مسؤولاً بشكل جماعي و فردي عن كافة المعاملات المنفذة بواسطة استخدام بطاقة (بطاقات) الصراف الآلي الصادرة لواحد أو أكثر منهم، و بغض النظر عن أي شرط قد يكون تم الاتفاق عليه أثناء تفويض فتح الحساب الذي تم بواسطتهم و الذي يتطلب توقيع كافة أطراف الحساب.

١٧. يحق للبنك استعادة بطاقة الصراف الآلي بشكل فوري في حال وفاة أو إفلاس أو تصفية العميل أو إغلاق الحساب.

١٨. لا تتوافر خدمة الانترنت البنكي فيما يتعلق بأي حساب يتطلب أكثر من توقيع فردي على المعاملات.

التفويض (الحسابات المشتركة فقط)

١. يتم إجراء التفويض لإدارة الحسابات المشتركة وفقاً للأحكام الواردة في هذه الفقرة. التعليمات الخاصة بالتوقيع و التي

تشكل جزءاً من التفويض وارادة في استمارة الطلب.

٢. يجوز للبنك فتح و الإبقاء (على حسب الحالة) على أي حساب أو حسابات لدى أي فرع للبنك بأسماء مشتركة وفقاً للتعليمات وكذلك إغلاق أي حسابات مفتوحة أو مستمرة حالياً أو سيتم فتحها فيما بعد وفقاً للتعليمات في كل حالة طبقاً للتفويض.

٣. يجوز للبنك أن يضيف إلى رصيد أي حساب بأسماء مشتركة كافة المبالغ بما في ذلك أرباح الأسهم أو العائد أو مبالغ رأس المال الناشئة عن الأوراق المالية أو المتحصلات من شيكات أو أوراق تجارية مستلمة أو محصلة من قبل البنك لصالح أي من أصحاب الحساب المشترك.

٤. يجوز للبنك قبول و صرف كافة الشيكات و الكمبيالات و السندات المحررة الأخرى و كذلك كافة الفواتير المقبولة نيابة عن أصحاب الحساب المشترك، سواء كان رصيد هذا الحساب دائماً أو مكشوفاً، و ذلك للالتزام بكافة التعليمات المتعلقة بأي حسابات من أي نوع كان و الصادرة نيابة عن أصحاب الحساب المشترك، و قبول و التصرف فيما يخص كافة الإيصالات الخاصة بالأموال المودعة لدى أو المملوكة من قبل البنك على أي حساب أو حسابات باسم أصحاب الحساب المشترك، شريطة أن تكون هذه الشيكات و السندات لأمر و التعليمات و الإيصالات موقعة طبقاً للتفويض، بالإضافة إلى الأوامر و التعليمات التي يحكمها البند رقم ١٥ في الفقرة التي تحمل عنوان الخدمات المصرفية الالكترونية.

٥. يجوز للبنك أن يصدر بطاقة صراف آلي لكل شخص من أصحاب الحساب المشترك بناء على تقديم طلب، شريطة أن

يتم توقيع نموذج الطلب هذا من قبل أصحاب الحساب المشترك طبقاً للتفويض.

٦. يجوز للبنك طبقاً للتفويض أن يقدم عند الطلب أية سلفية إلى أصحاب الحساب المشترك عن طريق التمويل أو السحب على المكشوف أو الخصم أو أية طريقة ما، بضمان أو بدون ضمان.

٧. يجوز للبنك طبقاً للتفويض وبناء على التعليمات المقدمة تسليم أي أوراق مالية أو سندات أو صناديق أو مواد أو محتويات أو أية ممتلكات من أي وصف مملوكة بأسماء مشتركة.

٨. يجوز للبنك طبقاً لمطلق تقديره قبول تعليمات صادرة طبقاً لتفويض فتح الحساب، أية تعليمات بإيقاف صرف شيك في حالة فقدان أي من أصحاب الحساب المشترك لأي شيك، أو نتيجة لأي ظرف يجيزه القانون و يقبله البنك، شريطة أن يقوم أصحاب الحساب المشترك بتقديم تعويض لصالح البنك حسبما يقرره البنك.

٩. في حال عدم توفر تعليمات خطية للبنك بما يخالف ذلك طبقاً لتفويض فتح الحساب، فإنه سوف يتم إدارة كافة الحسابات التي سيتم فتحها لاحقاً و التعامل معها بناء على البنود المذكورة أعلاه، طالما كانت هذه البنود قابلة للتطبيق.

١٠. يوافق أصحاب الحساب المشترك على أن أي التزام أياً كان متعهداً به لصالح البنك من قبل أي من أصحاب الحساب المشترك فيما يخص المذكور آنفاً يعتبر التزام مشترك و متعلق بكل من الأفراد المعنيين على حدة.

تعهد الحساب الخاص

يوافق العميل على أن يتحمل كل المصاريف التي قد تنتج عن خدمة "الحساب الخاص" و الموضحة تفصيلاً بكتيب الخدمة و الذي يقر العميل بأنه قد اطلع عليه و قرأه و وافق عليه و على أية تعديلات تطرأ عليه من حين لآخر وفق مطلق تقدير البنك.

كما يتعهد العميل بأنه في حالة منحه تمويل شخصي سوف يحتفظ بخدمة "الحساب الخاص" و سوف لا يلغيها إلا بعد سداد قيمة التمويل و إلا حق للبنك احتساب كافة الفروق بين سعر العائد و العمولات المطبقة عامة و سعر العائد و عمولات "الحساب الخاص" المخفضة مع التزام العميل الكامل بسدادها عند أول مطالبة له من البنك بها.

التعليمات الدائمة

١. يتعين على العميل أن يضمن توفر الأموال الكافية في الحساب حتى يتمكن البنك من تنفيذ أية تعليمات دائمة على الحساب عند تاريخ الاستحقاق.

٢. يحتفظ البنك بالحق في تقرير الأولوية بخصوص أية تعليمات دائمة تتعلق بالشيكات المقدمة أو أية ترتيبات أخرى قائمة مع البنك.

٣. في حال عدم تنفيذ أية تعليمات دائمة لمدة ٣ أشهر متتالية، أو رفضها لعدم وجود رصيد كافٍ بالحساب، يجوز للبنك إنهاء التعليمات الدائمة بدون إخطار العميل.

٤. يجوز للبنك إنهاء أي من التعليمات الدائمة بالنسبة إلى الدفعات المستقبلية في أي وقت بعد أن يتم إخطاره من قبل المستفيد و/أو المستفيدين من هذه التعليمات الدائمة بأنه لم يعد هناك دفعات أخرى مطلوبة.

٥. سيتم فرض رسوم رمزية عن إنشاء وتعديل التعليمات الدائمة. و لا تشمل هذه الرسوم تكلفة البريد أو ضريبة الدمغة و/أو رسوم التلكس التي قد تكون أيضاً قابلة للتطبيق وفقاً للتعريف القياسية للرسوم السارية في البنك من وقت لآخر. كما يجوز للبنك أيضاً وفقاً لتقديره أن يفرض رسوماً على أية دفعة خاصة بالتعليمات الدائمة لم يتم تنفيذها بسبب عدم كفاية رصيد حساب العميل.

٦. في حالة عدم توافر رصيد كافٍ في الحساب فإن البنك غير ملتزم بإخطار العميل. وعلى الرغم من ذلك يجوز للبنك حسب تقديره أن يحول مبلغاً بموجب التعليمات الدائمة، و في هذه الحالة يتعين على العميل أن يغطي السحب على المكشوف فوراً أو أن يختار عدم تنفيذ التعليمات الدائمة أو تنفيذها في تاريخ لاحق.

٧. لن تدخل أية تعديلات أو إلغاءات حيز التنفيذ ما لم يتم استلامها من قبل البنك خلال مدة أسبوع على الأقل قبل التنفيذ التالي للتعليمات الدائمة.

٨. لا يكون البنك أو فروع أو مراسلوه أو وكلاؤه مسؤولين عن أي خسارة أو تأخير أو خطأ أو حذف ينشأ عن أية وسائل اتصال يتم استخدامها لتفعيل التحويلات بموجب التعليمات الدائمة.

٩. إن المبالغ المسددة من قبل البنك فيما يتعلق بالدفعات المتغيرة
تعكس المبلغ المسجل بواسطة نظام الحاسب الآلي للبنك كما لو
تم إدخاله من قبل العميل طبقاً للحد الأقصى الساري في هذا
التوقيت.

الحوالات البرقية (المؤسسة العالمية للتحويلات المالية بين البنوك -SWIFT) / وأوامر الدفع عند الطلب

١. في حال عدم توافر أية تعليمات محددة عكس ذلك، سيتم إجراء
أية حوالة برقية بعملة البلد التي سيتم فيها سداد الدفعة.

٢. كافة الرسوم المتكبدة خارج مصر تكون على حساب المستفيد
ما لم يتم تحديد غير ذلك من قبل العميل. و في هذه الحالة
يجوز للبنك خصم هذه الرسوم بصفته مخولاً من وقت لآخر من
حساب العميل.

٣. يحتفظ البنك بالحق في توجيه أية حوالة برقية إلى أماكن
مختلفة عن تلك المحددة من قبل صاحب الحوالة إذا تطلبت
الظروف التشغيلية ذلك.

٤. يتم إرسال الحوالة البرقية (SWIFT) بناءً على المخاطرة
الشخصية للعميل بالكامل.

٥. من المفهوم ألا يكون البنك و لا فروعه أو مراسلوه أو وكلاؤه
مسؤولين عن أية خسارة أو تأخير أو خطأ أو حذف أو تشويه
ينشأ أثناء نقل كابلات التلغراف أو التواصل عبر نظم
إلكترونية.

٦. ستدخل الحوالات البرقية (SWIFT) حيز التنفيذ بتطبيق حق (SPOT) أي بعد مرور يومي عمل من تاريخ المعاملة. سيتم تنفيذ تحويلات بتطبيق حق نفس يوم الطلب بناء على مطلق تقدير إدارة البنك، حيث أن ذلك يخضع إلى وقت استلام الطلب وكذلك آخر موعد لتنفيذ التحويلات كما هو مقرر في البلد الذي يتم تحويل المبلغ إليه.

٧. البنك و مراسلوه غير مسؤولين عن أي تأخير أو خطأ أو حذف يحدث بسبب سلطات البريد و التحويل البرقي و لن يكون البنك مسؤولاً عن استعادة المبلغ في حالة فقدان أو سرقة أمر الدفع.

التعويض بالنسبة للتعليمات من خلال الهاتف و الفاكس

بغض النظر عن تعليمات الهاتف و الفاكس و بنود التفويض أو أي تفويض مستقبلي أو اتفاقيات أخرى أو طريقة للتعامل بين البنك و العميل فيما يتعلق بالحساب، فإنه يخول البنك بموجبه في الاعتماد على و التصرف طبقاً لأي إشعار أو تعليمات أو طلب أو اتصال آخر قد يتم من وقت لآخر أو يزعم أن يكون صادراً عن العميل، سواء من خلال الهاتف أو عبر الفاكس (التعليمات)، دون الاستفسار عن دور البنك بما في ذلك، مع عدم الإخلال بعمومية المذكور آنفاً، سلطة أو هوية الشخص الذي يعطي التعليمات أو يزعم أنه يعطي التعليمات، و بغض النظر عن الظروف السائدة في وقت استلام التعليمات.

يحق للبنك التعامل مع التعليمات بصفته مخولاً بشكل كامل و ملزم للعميل، كما يحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يخص التعليمات أو الاعتماد عليها كما قد يعتبرها البنك صحيحة، سواء اشتملت هذه التعليمات على تعليمات بسداد أموال أو ما عدا ذلك بالخصم أو الإضافة من و لأي حساب أو تتعلق بإيداع أية أموال أو

أوراق مالية أو مستندات، أو تزعم بأن تلزم العميل بأي اتفاقية أو اتفاقيات أخرى مع البنك أو أي طرف آخر، أو إلزام العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات مهما كانت، بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المستخدم، وبغض النظر عن أي خطأ أو غموض أو سوء تفاهم أو الافتقار إلى الوضوح في بنود التعليمات.

لا يكون البنك ملتزماً بقبول أو التصرف فيما يخص أي من التعليمات التي تضمن التالي:

- التغيير في التفويض
- التغيير في البيانات الخاصة بالموقعين المفوضين
- سند توكيل رسمي إلى شخص و/أو كيان آخر
- إغلاق حساب (حسابات) و تحويل الرصيد المتبقي بأي طريقة

نظراً لتصرف البنك طبقاً لبنود هذا التفويض، فإن العميل يتعهد بموجبه و بشكل نهائي بتعويض البنك والاستمرار في تعويض البنك عن أية خسائر أو ادعاءات أو قضايا أو دعاوى أو مطالبات أو أضرار أو تكاليف ومصروفات متكبدة أو يتم تحملها من قبل البنك من أية طبيعة والتي تنشأ عن أو بخصوص أية تعليمات.

تبقى بنود هذا التفويض و التعويض نافذة و سارية بالكامل، ما لم وحتى يتسلم البنك إشعاراً بالإنتهاء من قبل العميل فيما يتعلق ببنود التفويض، ويكون لديه الوقت الكافي للتصرف في هذا الصدد. باستثناء هذا الإنتهاء لن يتم إعفاء العميل من أي التزام بموجب هذا التفويض و التعويض فيما يخص أي تصرف يتم القيام به طبقاً لبنود هذا التفويض و التعويض قبل انتهاء هذا الوقت.

يقوم البنك بتسجيل والاحتفاظ بكافة المحادثات التي تتعلق بخدمة التليفون البنكي التي يتم تقديمها من خلال موظفي الخدمات المصرفية الشخصية. ومن خلال التسجيل في هذه الخدمة فإن العميل يوافق بموجبه على تسجيل المحادثة.

عام

١. يحتفظ البنك بالحق في تعديل أي من هذه الشروط والأحكام. و سيتم إشعار العملاء بالتغييرات عبر البريد أو من خلال الإعلان لدى فروع البنك. سيشكل استخدام بطاقة الصراف الآلي أو البطاقة الائتمانية أو خدمة التليفون البنكي أو خدمة الانترنت البنكي بعد التاريخ الذي تمت فيه التغييرات في الشروط والأحكام (كما هو محدد في إشعار البنك) قبول العميل بدون تحفظ لهذه التغييرات، شريطة أن يكون قد تم إشعار العميل بهذه التغييرات قبل الاستخدام. سيتم اعتبار أي إشعار يتم إرساله عبر البريد في هذا الصدد مستملاً من قبل العميل في غضون ٧ أيام من تاريخ الإرسال عبر البريد على آخر عنوان تم إشعار البنك به من قبل العميل. سيشكل الإعلان عن التغييرات بموجب هذه الوسائل التي قد يراها البنك مناسبة إشعاراً سارياً للعميل.

٢. يوافق العميل وبشكل نهائي على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق:

(أ) تحويل و التنازل عن أو شراء و بأي طريقة بشكل كلي أو جزئي أي دين قائم في ذمة العميل لصالح البنك إلى أي كيان آخر سواء كان عضواً آخر في مجموعة إتش إس بي سي أو غير ذلك و سواء كان يقع في نفس نطاق السلطة القضائية أو لا.

(ب) تعيين عضو آخر من مجموعة شركات إتش إس بي سي ليقوم بدور وكيل لأغراض تحصيل أي دين قائم في ذمة العميل لصالح البنك، بما في ذلك تعيين وكيل تحصيل ديون. و يوافق العميل على دفع كافة المصروفات المتكبدة لغرض التحصيل، بما في ذلك مصروفات وكلاء التحصيل.

ج) لأي غرض (بما في ذلك غرض الوقاية ضد الاحتيال أو التدقيق أو توفير خدمات من قبل أي طرف آخر أو تحصيل الديون أو إذا كان مطلوباً من قبل أي جهة حكومية معنية أو هيئة تنظيمية) يتم مشاركة المعلومات و التفاصيل أو البيانات المتعلقة بالعميل أو معاملات العميل مع أي عضو أو عضو منتسب في مجموعة إتش إس بي سي، أو أي وكيل تحصيل ديون.

د) يوافق العميل بشكل نهائي على أنه يجوز للبنك أن يحول أو يوكل من الباطن توفير أي جزء من الخدمات المقدمة للعميل إلى أي طرف آخر، بما في ذلك إلى عضو آخر من مجموعة إتش إس بي سي، سواء كان هذا الطرف الآخر يعمل في نطاق سلطة قضائية أو منطقة أخرى أم لا. ويظل البنك مسؤولاً أمام العميل فيما يتعلق بأية خسائر أو أضرار قابلة للاسترداد يتكبدها أو يتحملها العميل نتيجة لإهمال أو خرق أو تقصير هذا الطرف الآخر أياً كان، و سيطلب من هذا الطرف الآخر الحفاظ على سرية أية معلومات إلى نفس الدرجة التي يلتزم بها البنك.

٣. يجوز تشغيل بيانات العميل في الخارج إما في المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر.

٤. أن هذه الشروط والأحكام تخضع للقوانين المصرية المعمول بها حالياً و التي سيتم وضعها في المستقبل في جمهورية مصر العربية.

٥. يتعين على العملاء الراغبين في تقديم شكوى للبنك حول مستوى الخدمة التي يقدمها البنك أو أي خطأ مصرفي محتمل إشعار البنك في أسرع وقت ممكن. سيقوم البنك بالتحقيق في الشكوى وفي حال ثبوت صحتها سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة

لمعالجة الموقف و الحيلولة دون تكرارها. يتم إرسال الشكاوى إلى الفرع الخاص بالعميل أو إلى مدير القسم موضع السؤال.

٦. يلتزم البنك وأي عضو من أعضاء مجموعة HSBC بتطبيق كل القوانين والقواعد المتعلقة بإجراءات منع عملية غسل الأموال، تمويل الإرهاب و إمداد أية شخصية اعتبارية أو طبيعية محظور التعامل معها بأية خدمات سواء مالية أو أخرى. و للبنك أن يتخذ أية إجراءات أو يوجه أي عضو من أعضاء مجموعة HSBC إلى اتخاذ أية إجراءات يراها بمحض إرادته المنفردة مناسبة للالتزام بكافة تلك القوانين والنظم.

هذه الإجراءات يمكن أن تشمل على، ولكن لا تنحصر في اعتراض و تحري رسائل الدفع و أية معلومات أو مراسلات مرسلة إلى أو بواسطة العميل أو بالنيابة عنه من خلال أنظمة البنك أو أنظمة أي عضو آخر من أعضاء مجموعة HSBC والقيام بالاستعلام عن مدى وجود صلة بين اسم العميل وبين أي من الأسماء المحظورة.

لن يكون البنك أو أي عضو من مجموعة HSBC مسؤولاً عن أية خسائر (سواء مباشرة أو مرتبطة منطقياً و تشمل، ليس على سبيل الحصر، فقد ربح أو عائد) أو تلفيات تكبدها أي طرف ناشئة عن الآتي:-

(أ) أي تأخير أو إخفاق من جانب البنك أو أي من الشركات الأعضاء في مجموعة HSBC في أداء أي من المهام المنوطة به بموجب الشروط الحاكمة للحساب أو وفقاً لتعهدات أخرى مما يعزى جزئياً أو كلياً إلى أي من الإجراءات التي يراها البنك بمحض إرادته المنفردة مناسبة للالتزام بكافة تلك القوانين والنظم.

ب) ممارسة البنك لأي من حقوقه بموجب هذه الفقرة. في بعض الحالات قد تؤدي الإجراءات الذي يتخذها البنك إلى منع أو تأخير إدخال و تشغيل بيانات معينة لأنظمتة. لذلك، لن يضمن البنك أو أي عضو من مجموعة HSBC أن أية بيانات تم إدخالها إلى أنظمة البنك فيما يتعلق بأية رسائل دفع ومراسلات أخضعت إلى أي من الإجراءات المتخذة بموجب هذا الشرط تكون دقيقة، حاضرة أو حديثة في الوقت الذي تم التعامل عليها فيه أثناء اتخاذ تلك الإجراءات. ووفقاً لمتطلبات أية قوانين و نظم واجبة التطبيق، فإن البنك سوف يسعى، غير ملزم، لإخطار العميل بتلك الحالات في الوقت الذي يراه مناسباً.